كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

وداعاً لمجانية التعليم

«من يأكل العصي لا كمن يعدها» هذه الحال تنطبق على قرارات وزارة التعليم العالي الأخيرة المتعلقة برفع رسوم التعليم الجامعي، والتي أحس بلظى سياطها مع بدء التسجيل ذوو الطلبة، ليجد البعض نفسه مضطراً للاستدانة، وآخر للاقتراض أمام ضآلة الراتب وارتفاع تكاليف الحياة.

الرفع الذي وصفته الوزارة بالبسيط، والذي أوجب على طالب «الطبيات» دفع ٣٠٠ ألف ليرة فقط، وعلى طالب الهندسات دفع فقط ٢٠٠ ألف ليرة، شكل عائقاً أمام الكثير من ذوي الطلبة خاصة في ظل ضآلة المردود المادي مقارنة بمستلزمات الحياة وأسعار السلع والخدمات.

وربما غاب عن بال من رفع الرسوم أن الرفع البسيط من وجهة نظره للرسوم ومقارنته لها بالأسعار في الجامعات الخاصة، هو في الحقيقة مشكلة حقيقية أمام السواد الأعظم من الموظفين وكثير من العمال الذين بأغلبيتهم لا يتجاوز راتب أحدهم الخمسة وسبعين ألف ليرة شهرياً، أي إنه أصبح وأمام أبسط الرسوم يجب عليه دفع راتب أكثر من شهر حتى يتسنى له تسجيل ولده، ناهيك عما تتطلبه الحياة الجامعية لأبنائه من لباس ومستلزمات وملخصات..!

اليوم وأمام هذه المستجدات يبدو أن أنشودة مجانية التعليم التي تغنى بها طلبة سورية قد انتهت، وأن مظلة الدعم الحكومي بدأت تتقلص وتنكمش في قطاع التعليم كما غيره من القطاعات المدعومة، ولكن يجب التنبيه إلى أن خطورة تقليص الدعم على هذا القطاع ستكون لها انعكاسات مستقبلية خطيرة على مستقبل الأجيال وبالوقت ذاته على مستقبل البلد.

من الطبيعي أن تحاول الحكومة البحث عن سبل تتيح لها الاستمرار بالعمل في كافة المجالات، ومن ضمنها التعليم الجامعي، ولكن من مسؤوليتها في الوقت ذاته حماية طبقة محدودي الدخل وتأمين حقوقهم الأساسية ومن أهمها التعليم، ففي أبسط الأحوال وإن كان لا مجال من رفع الرسوم حتى يتسنى للجامعات الاستمرار بالعمل، فأظن أنه لا بأس بأن يتم تقسيطها على أشهر لمن يرغب من الطلبة، وبذلك يتاح لمن لا تساعده سبل العيش على تأمين المبلغ كاملاً.

صحيح أنه من واجب الحكومة أن تجد طرقاً لتستطيع الاستمرار في تقديم خدماتها، لكن من واجبها أن تجد طرقاً أكثر حكمة بحيث لا تتحول هذه الطرق إلى أعباء إضافية تقضي على ما بقي من أحلام لدى أبناء الطبقة الفقيرة من ذوي الدخل «المهدود»!

المدن الجامعية... السكن البائس.. ثمانية أشخاص بالغرفة

مدير المدينة الجامعية بدمشق لـ«الوطن»: وضع الكهرباء ليس «مريحاً» ويوجد نقص في المازوت

فادي بك الشريف

يبدو أن واقع الكهرباء المتردي لم يستثن أحداً على الإطلاق حتى وصلت تأثيراته للمدن الجامعية في المحافظات وعواقبه السلبية حملت الطالب أعباء إضافية تزيد من بلة المعاناة اليومية التي يعيشها الطلاب وسط أزمة المواصلات وصعوبة التنقل وغلاء الإيجارات ونقص المياه ومشقة تأمين ربطة الخبز ناهيك عن غلاء الأسعار حتى في محال موجودة داخل أروقة المدن الجامعية والحرم الجامعي من أسعار مشروبات وغيرها.

مناشدات وصلت إلى صحيفة «الوطن» تتحدث عن الواقع السيئ للكهرباء تعيشه مدن جامعية تبعه تأثير مباشر على ضخ المياه ورافقه نقص في المحروقات اللازمة لعمل المولدات لتأمين المياه الساخنة وخاصة أن ذروة الشتاء بدأت منذ أيام، وبالتالي لا بد من إجراءات إسعافية تعالج الواقع الراهن وتبسط من الإجراءات على طلبة يصل عددهم في الغرفة الواحدة من السكن ٧ أشخاص وأكثر من ذلك في غرف أخرى.

شكاوى واردة تؤكد اضطرار طلاب في مدن جامعية إلى تسخين المياه عبر «السخان الكهربائي» في وقت تتغاضى فيه إدارات في المدن عن ذلك نظراً لواقع الكهرباء السيئ والنقص في المحروقات اللازمة لتشغيل المولدات، ناهيك عن واقع الغرف غير اللائق وتباين في الخدمات حتى بين مدينة وأخرى حسب واقع الأعداد والصيانة والإمكانات.

هذا وناشد طلاب بضرورة تدخل الجهات المعنية لوضع حلول سريعة والتخفيف من وطأة معاناتهم اليومية، وخاصة أن بقاء الوضع على ما هو عليه ينعكس سلباً على تحصيلهم العلمي، رغم أن تأمين مكان للسكن ولو بالوضع الراهن أفضل بكثير من دفع تكاليف كبيرة قد لا تكون بمقدور العديد من الطلبة، ما يدفعهم لتفضيل المدن الجامعية رغم عيوبها الخدمية ونقص خدماتها الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية بدمشق مضر العجي أن وضع الكهرباء ليس مريحاً داخل السكن الجامعي، مع وجود نقص كبير في مادة المحروقات «المازوت» اللازمة لتشغيل المولدات، مضيفاً: طلبنا تزويدنا بالكميات اللازمة من المادة لكن لغاية الآن لم تصل مخصصاتنا.

وقال العجي: إن التقنين الحالي في السكن مثل التقنين الذي تشهده العاصمة، مؤكداً أن السكن كان معفى خلال الفترة السابقة من التقنين خلال الذروة، لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً حتى عاد التقنين لما هو عليه.

مضيفاً: عممت إدارة المدينة مؤخراً إلى تشغيل المولدات لزوم توفير المياه الساخنة، لكن نقص المحروقات أثر بشكل واضح، ما انعكس سلباً على واقع الطلبة، وبناء عليه هناك تحرك من الإدارة حيث تمت مخاطبة رئاسة الجامعة لتأمين المخصصات اللازمة من المادة عن طريقها.

وقال مدير السكن الجامعي: نعمل حالياً ضمن الموجود والإمكانات المتاحة، ويتم إيقاف عمل المولدة عند انتهاء مخصصاتها، مشيراً إلى متابعة إجراءات النظافة.

كما بيّن أن واقع الكهرباء يؤثر بشكل مباشر في واقع المياه وعمل المضخات داخل السكن الجامعي لتأمين المياه إلى الخزانات.

وأكد العجي أن عدد الطلبة ممن تم تسجيله في السكن الجامعي لهذا العام وصل لـ١٧ ألف وطالبة، ومن المتوقع أن يصل العدد لـ ٢٠ ألف طالب، مشيراً إلى وجود ٢٤ وحدة سكنية، كما يصل عدد الغرف السكنية إلى ٤٩٦٠ غرفة، ويتراوح عدد الطلاب في الغرف بين الطالبين والـ ٨ طلاب وذلك حسب تصميم الغرفة، مؤكداً ضرورة تعاون مختلف الجهات لاتخاذ إجراءات تنعكس إيجاباً على الطلبة.

وتمنى مدير السكن الجامعي الإسراع في (تحويل المدن الجامعية إلى هيئات مستقلة) لما له من أهمية في تخفيف الإجراءات الإدارية وسهولة الحركة المالية ما يمنح استقلالية للسكن وينعكس على الناحية الخدمية، علماً أن هناك مشروع مرسوم لتحويل المدن الجامعية إلى هيئات مستقلة.

من جانبه بين مدير المدينة الجامعية في حمص أسامة إبراهيم لـ«الوطن» أن المدينة معفاة من التقنين الكهربائي منذ عام ونصف العام، وفي حال تم قطع الكهرباء يتم تشغيل المولدات، مع وجود كميات من المحروقات.

وحول واقع المياه، قال إبراهيم إن الوضع مقبول بالنسبة لوحدات الشباب مع وجود بئر تابع لمؤسسة المياه موجود في المدينة، لكن في وحدات الإناث لا يوجد حالياً خط بديل من الشبكة، مضيفاً: هناك دراسة أنجزت لوصل خط داعم من البئر التابع للمؤسسة إلى الخط المغذي لوحدات الإناث، وفي حال قطع الشبكة يتم الضخ عن طريقه.

ولفت إبراهيم إلى أن عدد الطلاب في السكن يتجاوز الـ١٣ ألف طالب وطالبة مع وجود نحو ٤ آلاف غرفة سكنية، علماً أن الوحدة الأولى قيد الصيانة حالياً، مضيفاً: منذ سنوات لا يوجد توفير للمياه الساخنة، علماً أن تأمينها بحاجة إلى تكاليف كبيرة جداً.

> إبراهيم لـ«الوطن»: سكن حمص الجامعي معفى من تقنين الكهرباء.. وحلول لتأمين المياه

الأمبيرات تنشط في ريف دمشق

الكهرباء لـ«الوطن»: لا نشجع عليها ولا نرخص لها

عبد الهادي شباط

يبدو أن حالة شبه الغياب للكهرباء التقليدية حفز على ملء الفراغ بالعديد من البدائل وربما بدء يظهر حالة سبق وتنافس بين بديلين أساسيين وهما الأمبيرات والطاقات المتجددة.

ففي الوقت الذي تتجه فيه الحكومة للتوسع في استخدامات الطاقات المتجددة وتأمين مستلزماتها وتمويلها عبر طيخ التشريعات الخاصة بإحداث صناديق للتمويل وتنظيم عملية بيع وربط الطاقات الناتجة عن هذه المصادر، نرى في المقابل تجار الأمبيرات أكثر مرونة وسرعة في استغلال حاجة الناس للكهرباء عبر حجز مناطق لتنفيذ مثل هذه المشروعات وفرض أسعار وهوامش ربح وفق رغباتهم وأهوائهم وسط صمت رسمي عن مثل هذه الإجراءات والمشروعات التي مازالت الجهات الرسمية تعتبرها في تصريحاتها الإعلامية (مخالفة).

وفي متابعة أجرتها «الوطن» حول بيع الأمبيرات للمواطنين بريف دمشق (مناطق الغوطة الشرقية) اعتبر عدد من المواطنين أن كثرة انقطاعات الكهرباء وزيادة ساعات التقنين التي وصل بعضها لحدود ٣٠ ساعة وفق ما أفاد به بعض ساكني مدينة حرستا يدفع نحو شراء الأمبيرات.

وفي اتصال هاتفي أجرته «الوطن» مع مدير مركزي في وزارة الكهرباء أكد أن وزارة الكهرباء لا تشجع أبداً على التوسع في بيع الأمبيرات وتعتبر هذا عملاً مخالفاً وأن ما حدث في حرستا هو انقطاع للكهرباء بسبب أعمال الحفريات التي تطليها زرع أعمدة كهربائية لتنفيذ شبكة منخفض في المنطقة بما يسهم في دعم وتعزيز الشبكة الحالية هناك، إضافة لاحتراق أحد قواطع المحولات الكهربائية التي تغذي المنطقة وتم التوجيه لتأمين القاطع في اليوم الثاني وتشغيل المحولة وحالياً تم الانتهاء من أعمال الحفريات ومد شبكة المنخفض.

وعن دور الوزارة في مكافحة مثل هذه الظاهرة بين أن هناك جهات مختصة في منع مثل هذه الظاهرة، على حين ينحصر دور وزارة الكهرباء في عدم التشجيع على مثل هذه الظاهرة والعمل وفق المتاح على تأمين الطاقة الكهربائية وترميم وتوفير الشبكات والمحولات وعدادات الكهرباء بما يسهم في تعزيز الظروف التي تحول دون توسع هذه الظاهرة المضرة بالبيئة والمواطن والاقتصاد الوطني.

وعن أكثر المناطق التي تتوزع فيها هذه الظاهرة بين أنها تتركز في المناطق التي تعرضت للتخريب والتدمير خلال سنوات الحرب على سورية مثل حلب ومناطق الغوطة الشرقية بريف دمشق وأن الوزارة عملت على تعزيز البنية التحتية لشبكات الكهرباء في حلب بما يحول دون تمدد هذه الظاهرة وتوسعها، وفي ريف دمشق هناك الكثير من المشروعات التي تعمل عليها الوزارة لدعم منظومة الكهرباء وتمت إزالة مشروع لبيع الأمبيرات في ضاحية جديدة عرطوز عبر عدد من الإجراءات نفذتها الوزارة هناك.

وحول التراخيص التي يعمل بموجبها باعة الأمبيرات بين أنه لا يعلم أي شيء عن الموضوع لكن في حال كان هناك أي تراخيص ربما تكون عبر تضليل المحافظة بالحصول على تراخيص لإشغال بعض المناطق التابعة لها مثل الأرصفة ووضع مولدة لإنتاج الأمبيرات لكن على أنها مولدة خاصة تخدم محلاً تجارياً أو ورشة حرفية أو صناعية أو غيرها ثم يقوم بخلاف ذلك بتشغيل المولدة وبيع الأمبيرات.

وبالانتقال للطاقات المتجددة بين أن هناك الكثير من الجهد الذي يتم للتوسع في استثمارات ومشاريع الطاقات المتجددة ومنها حالياً يتم العمل على تشكيل مجلس إدارة للصندوق الذي تم إحداثه لتمويل وتشجيع استخدامات الطاقات المتجددة والذي سيكون مركز بحوث الطاقة ممثلاً به وبعد تشكيل مجلس الإدارة سيكون الصندوق جاهزاً للبدء بأعماله الإدارية والتنظيمية وهو ما يؤسس لإطلاق مهام وعمل الصندوق وأنه على التوازي يتم العمل على إنجاز صك تشريعي خاص بالطاقات المتجددة ينظم ويحفز على الاستثمار في الطاقات المتجددة وعملية التحفيز والمزايا التي تشجع على التوجه لزيادة الاعتماد على هذه الطاقات وبحث إلزام بعض القطاعات بتأمين جزء من احتياجاتها من الطاقات من خلال الطاقات المتجددة وأن جملة هذه الإجراءات التي تعمل عليها وزارة الكهرباء من شأنها أن تسهم في تأمين جزء من احتياجات الطاقة الكهربائية سواء المنزلية أو للأغراض الصناعية والتجارية من الطاقات الشمسية والريحية.

الزراد لـ«الوطن»: تطبيق القرار بدءاً من مطلع الشهر المقبل

«الكهرباء» تعلن استعدادها لتأمين الكهرباء «لكبار الفعاليات الاقتصادية» بـ٣٠٠ ليرة للكيلوواط

طلال ماضي

حددت وزارة الكهرباء تعرفة مبيع الكيلو واط الساعي لاستجرار الكهرباء للمشتركين المعفين من التقنين على التوتر ٢٠/ ك. ف. من القطاع الخاص بسعر ٣٠٠ ليرة للكيلو ولكامل الكمية المستهلكة.

وحسب القرار الصادر عن الوزارة، تم تحديد سعر الكيلو واط ساعي للمشتركين المعفين جزئياً من التقنين سعر ٢٢٥ ليرة سورية لكل كيلو واط ساعي ولكامل الكمية المستهلكة.

واستثنى القرار المستهلكين الصناعيين ضمن المدن الصناعية / عدرا وبرزيه دمشق حسياء بحمص والشيخ نجار بحلب / على أن يتم محاسبتهم وفق التعرفة النافذة بالقرار الوزاري /١٣٤١/ تاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ وحسب فترات الاستجرار وحسب تعرفة كل فترة.

وبالنسبة لمنشآت القطاع العام بين القرار أنه يتم محاسبتهم وفق التعرفة النافذة بالقرار الوزاري رقم /١٣٤١/ تاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ وحسب فترات الاستجرار وحسب تعرفة كل فترة.

المدير المالي لمؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء ماهر الزراد قال في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن القرار حدد كبار المشتركين من فعاليات صناعية وتجارية وسياحية ممن لديهم مخرج خاص وتحويل خاص.

وأوضح أنه لا يشمل القرار الكهرباء المستجرة من التوترات المنخفضة من عداد أحادي أو ثنائي أو ثلاثي.

ولفت إلى تشكيل لجنة فنية خاصة لدراسة إمكانية الموافقة على منح الفعاليات الراغبة بالاستفادة من القرار، موضحاً أن تطبيق القرار يبدأ من بداية الشهر القادم.

وأضاف قائلاً: هل نفهم من ذلك أنه لا يوجد عجز حقيقي في التوليد إنما المشكلة في كلفة الإنتاج؟

وتساءل محمود هل حديث وزارة الكهرباء عن العجز في الإنتاج هو حديث وهمي؟! وليس لديها مشكلة في الفيول أو الغاز أو تعطل محطات التوليد، معتبراً أن إعلانها استعدادها لبيع المشتركين على مدار ٢٤ ساعة دليل على ذلك.

وقال محمود: أخشى أن تكون تغذية المشتركين على مدار الساعة على حساب المستهلكين الآخرين، وبالتالي يجب علينا الاستعداد إلى ساعات تقنين أطول أو شبه تعتيم.

مثل الموارد المائية التي تحتاج إلى خطوط معفاة من التقنين وسيتم تطبيق التعرفة العادية المتبعة عليها.

الباحث في الطاقة البديلة والأستاذ الجامعي الدكتور علي محمود تساءل إن كان لدى وزارة الكهرباء إمكانية لتزويد المنشآت الصناعية بالطاقة الكهربائية على مدار ٢٤ بشرط دفع ثمن الاستهلاك ٣٠٠ ل.س لكل كيلو واط ساعي، وذلك رغم هذا التقنين الجائر.

وأضاف قائلاً: هل نفهم من ذلك أنه لا يوجد عجز حقيقي في التوليد

> أكاديمي: أخشى أن تكون حصة المعفين على حساب الآخرين

أزمة مياه تشهدها أحياء مدينة السويداء والصهريج لـ٣٠ ألفاً

انخفاض منسوب مياه سد الروم وانخفاض جهد الكهرباء يقلل ساعات الضخ

السويداء- عبيرصيموعة

حالة من الاستياء وعدم الرضى لدى أهالي أحياء مدينة السويداء جراء انخفاض ساعات الضخ إضافة إلى التأخير في دور ضخ المياه عبر الشبكة لأكثر من أسبوعين بعد أن كانت لا تتجاوز ستة أيام في كل حي.

وأكد الأهالي في شكواهم لـ«الوطن» أن نقص مياه الشرب الواصلة إلى منازلهم عبر الشبكة أجبرهم على اعتمادهم على صهاريج المياه التي تتراوح بين ٣٠ ألفاً للصهريج سعة ٢٠ برميلاً و٨٠ ألفاً للصهريج سعة ٨٠ برميلاً فضلاً عن تحكم أصحاب الصهاريج الخاصة بتأمين المياه.

مدير مؤسسة مياه السويداء وائل شقير أكد لـ«الوطن» عدم كفاية كميات الضخ لكافة الأحياء في المدينة ناتج عن قلة ساعات التشغيل، موضحاً أن قلة ساعات التشغيل تعود لعدة أسباب أولها إلى القطع الترددي للتيار الكهربائي وانخفاض الجهد في آبار الأحياء والتجمعات السكنية وحتى على خطوط الآبار المحيدة عن التقنين، الأمر الذي يؤدي إلى توقف عمل المضخات عند كل قطع لغاية نصف ساعة على الأقل لإعادة الإقلاع إضافة إلى نقص الضخ من سد الروم الذي يتم الضخ منه للجزء الشمالي الشرقي من المدينة وبعض الأحياء نتيجة نقص مخزون السد من المياه وزيادة نسبة العكارة في المياه الخامية قبل المعالجة والناتج عن انخفاض المنسوب، الأمر الذي أدى إلى نقص الوارد اليومي من مياه الشرب والبالغ ٧ آلاف متر مكعب يومياً لحدود ٤ آلاف متر مكعب فقط مسبباً عجزاً بنسبة ٣٠ بالمئة في ضخ المياه عبر الشبكة، ما أدى إلى زيادة أيام دور ضخ المياه لكل حي لتصبح مرة واحدة كل ١٠ أيام إلى ١٥ يوماً.

وبيّن شقير أن الأعطال المتتالية لمضخات الآبار إنما تعود إلى واقع الكهرباء على ساحة المحافظة وانخفاض الجهد الذي لا يسمح بتشغيل الآبار حسب عدد الساعات المطلوبة، الأمر الذي يدفع المؤسسة وضمن حاجة الأحياء لمياه الشرب وضرورة تأمينها للمواطنين إلى تشغيل الآبار على التيار الكهربائي ومهما كانت ظروف التيار الواصلة إلى الآبار وخاصة في الأماكن التي لا تحتوي آبارها على مجموعات توليد، الأمر الذي يؤدي إلى تعطلها.

ولفت إلى أن إشكالية ضعف التيار الكهربائي والقطع الترددي على الشبكة تعاني منها جميع الآبار على ساحة المحافظة والأمر الذي حال دون تشغيل تلك الآبار بحسب الساعات المطلوبة للضخ فضلاً عن إلحاقها الأذى بكثير من المضخات الغاطسة مشيراً أنه في اليومين الماضيين انفصل التيار الكهربائي الترددي عن آبار خزامة المغذية لمنطقة صلخد أكثر من ٢٠ مرة كما أدى القطع الترددي بالتيار للفترة ذاتها إلى فصل الكهرباء عن آبار الثعلة لأكثر من ١١ مرة علماً أن كلتا المنطقتين تم تحييدهما من التقنين، الأمر الذي تعذر معه ضخ المياه إلى قرى تلك المناطق حسب الكميات المطلوبة.

لصوص الأسلاك يزيدون التقنين... تقنيناً!!

منصور: سرقة ٣٥ طناً هذا العام بقيمة إجمالية ١,٧ مليار ليرة

طرطوس - هيثم يحيى محمد

استفحلت أزمة الكهرباء في محافظة طرطوس في الفترة الأخيرة وتستفحل يوماً بعد يوم بسبب ساعات التقنين الطويلة التي تصل لعشرين ساعة في اليوم الواحد كما تصل لأربع وعشرين ساعة في مناطق عديدة أخرى ضمن المحافظة بسبب السرقات التي تتعرض لها شبكات الكهرباء النحاسية.

وتتلقى «الوطن» يومياً العديد من الشكاوى من أبناء المحافظة حول هذا الواقع المتردي الذي انعكس سلباً على عملهم وحياتهم بكل أشكالها، مؤكدين أن التقنين الطويل والجائر أدى أيضاً للارتفاع الجنوني بأسعار البطاريات بمختلف استطاعاتها و«اللدات» وكل المستلزمات الأخرى ما جعل الكثيرين عاجزين عن شرائها وبالتالي باتوا يعيشون بظلام شبه تام في بيوتهم ما ترك آثار وتداعيات مؤلمة عليهم وعلى تعليم أبنائهم.

مدير شركة كهرباء طرطوس عبد الحميد منصور رد على تساؤلات «الوطن» حول أسباب هذا الواقع بالقول إن وضع التوليد سيئ جداً وأن ما يعطى للمحافظة هو بحدود مئة ميغا واط فقط وهذا لا يكفي سوى لساعة وصل للتيار بعد كل خمس ساعات قطع، وعن كيفية توزيع الكمية المخصصة للمحافظة أوضح أن خطوط المشافي والمياه تأخذ ١٧ ميغا واط والخطوط الصناعية والسياحية الخاصة تأخذ ٧ ميغا واط والمنطقة الصناعية ٧ ميغا واط والخط الموجود عليه معمل الأوكسجين ٧ ميغا واط والباقي يوزع للمحافظة بمختلف مناطقها.

وبخصوص السرقات التي تجري على الشبكات الكهربائية أكد منصور حدوث سرقات كثيرة منذ بداية العام وحتى الآن حيث بلغ مجموع ما تمت سرقته من شبكات الكهرباء النحاسية ٣٥ طناً موزعة في كل المناطق بقيمة إجمالية تصل لنحو مليار وسبعمئة مليون ليرة وأنه تم تنظيم ضبوط بحق السارقين الذين تمت معرفتهم وضبوط أخرى ضد مجهولين والشركة تتابع الأمر في القضاء.

وضمن هذا الإطار تلقينا عدة شكاوى في الأيام الماضية من مواطنين عن سرقة الأسلاك النحاسية من الشبكة التي تغذي قراهم أكدوا فيها أن الشركة تتأخر عدة أيام لتمديد شبكة بديلة وبالتالي يبقون من دون كهرباء لعدة أيام وصل بعضها لعشرة أيام بحجة عدم وجود أسلاك كافية في شركة الكهرباء كما حصل في خربة الفرس-رأس التركمان وسهل مجدلون البحر غرب وشرق الأوتستراد بريف طرطوس وبيت الناصري ومتبت بصافيتا و... إلخ.

ونشد أي خطة عملية لمواجهة هذه الظاهرة الخطرة تشارك بوضعها وتنفيذها لجان حزبية وأهلية تطوعية على مستوى كل قرية تقوم بالمراقبة الليلية بإشراف الوحدات الإدارية والشرطية لمنع هذه السرقات وضبط أي شخص أو جهة تحاول السرقة؟